العنف الزواجي
(دراسة في المفهوم والأشكال والأسباب المؤدية إليه)

أ.د/ عبد العالي دبلة
أ/ حنـــان مـــراد
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة بسكرة

الملخص :

يعد العنف بشكل عام والعنف الأسري بشكل خاص مشكلة معقدة ترتبط بالعديد من المتغيرات التي يسهم كل منها بدور واضح في وقوعها كالمتغيرات الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية والسياسية.

وتشير أغلب الدراسات التي أجريت في الدول العربية حول ظاهرة العنف الأسري بأن العنف الزواجي هو أشهر أنواعه وأوسعها انتشارا في مجتمعاتنا، وأن الزوجة هي الضحية الأولى يأتي بعدها الأولاد من الجنسين.

وعلى الرغم من أن مشكلة العنف الزواجي الذي تتعرض له النساء في المجتمع العربي ليست أمرا طارئا أو جديدا، إلا أن ارتفاع نسبة وقوعه وتعدد أشكاله في الوقت الحاضر، يجعل من البحث في الموضوع وتحليل هذه الظاهرة الاجتماعية من جانب مختلف التخصصات ضرورة ملحة للتحرك بصفة سريعة لاصلاح ما يمكن اصلاحه.

Résumé:

La violence en général et la violence domestique, en particulier, sont un problème complexe, lié à de nombreuses variables Qui contribuent à l'incident, comme les changement économique, culturel, social et politique.

Selon la plupart des études menées dans les Etats arabes Sur le phénomène de la violence, la violence conjugale est la plus connue et la plus répandu dans notre société, et la première victime est la femme suivie des enfants des deux sexes.

Bien que, le problème de la violence conjugale contre les femmes dans la société arabe n'est pas une situation d'urgence ou nouvelle. Toutefois, le taux élevé de violence et de la multiplicité de ses formes à l'heure actuelle, Fait que le sujet de la recherche et l'analyse de ce phénomène social, par les différentes disciplines, un besoin urgent d'aller aussi vite que possible pour réparer ce qui est réparable.

مقدمـــة:

يشكل العنف الزواجي ظاهرة قديمة متجددة، في كل المجتمعات والحضارات، وفي العصر الإسلامي تم البحث في هذه المسألة بصفات متعددة وأشكال متعددة، سواء من النواحي التشريعية والحقوقية، وكذلك من النواحي النفسية والاجتماعية ومع ظهور الصيغة المجتمعية الجديدة في العصر الحديث،ونضج الطرح الاجتماعي أكثر في هذا المجال والحاجة لتدخلات قانونية لحماية الناس في المجتمع، ظهرت الدراسات المتخصصة والتي بناءا على نتائجها تم إنشاء الكثير من الهيئات والقوانين التي تتعامل مع هذه الظاهرة من نواحي مختلفة وشهد المجتمع الغربي التدخل القانوني والأمني لحماية المرأة والطفل. ثم تواترت الأبحاث التي اعتنت بالنواحي النفسية والاجتماعية العلاجية والقائمة على أساس حفظ الأسرة مجتمعة بدلا من التدخل لصالح التفكك الأسري، بعد أن اتضح أن الحلول الأمنية غير كافية وقد تكون هدامة، لوحدة العائلة ونفسية الفرد أحيانا.

ولا تزال الدراسات العلمية التجريبية والنظرية تتوالى لدراسة هذه المشكلة ومحاولة التعاون من نواحي مختلفة، وذلك في الإطار المجتمعي الجديد وتيارات التغيير المادية، التي دفعت بالأخلاق والقيم إلى مؤخرة الاهتمامات في صياغة الإنسان المعاصر، مما زاد العدوانية والانتهازية حتى بين أفراد الأسرة الواحدة.

أ ولا: تعريف العنف:

يتضح من تعليقات الباحثين حول مفهوم العنف أن هناك غموضا وعدم وضوح الرؤية بالنسبة لهذا المفهوم بين المتخصصين والمهتمين، إذ تتعدد وتتداخل التعريفات، وذلك نظرا لاتسام ظاهرة العنف بالتعقيد والتداخل وتعدد صور العنف وأشكاله وتنوع دوافعه وأسبابه، وتعدد مستويات ممارسته، كما أن لظاهرة العنف عدة أبعاد منها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والنفسية(1).

العنف:هو الحرق بالأمر وقلة الرفق به وعليه، يعنف وعنافة وأعنفه وعنفه تعنيفا، وهو عنيف، إذ لم يكن رفيقا فيما لا يعطي على العنف، أما الأعنف: كالعنيف، والعنيف: الذي لا يحسن الركوب ليس له رفق بركوب النخيل وأعنف الشيء: أخ=ه بشدة واعتنف الشيء: كرهه.

والتعنيف: التوبيخ والتقريح واللوم، وعنف: العين والنون والفاء أصل صحيح يدل على خلاف الرفق، قال الخليل العنف ضد الرفق، تقول عنف يعنف عنفا، فهو عنيف، إذا لم يرفق في أمره(2).

العنف اصطلاحا: يعرف العنف اصطلاحا بأنه "التسبب بالضرر للآخرين بالقتل والتشويه أو الجرح"(3). ويعرفه "ساندا بول روكنغ" على أنه "الاستخدام غير الشرعي للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين(4). فلا يوجد تعريف دقيق لمصطلح العنف، فكل باحث يعرفه حسب تخصصه، ومن مجتمع لآخر ومن حضارة لأخرى(5). كذلك يعد العنف مظهرا من مظاهر التعبير عن الغضب، فإذا اعتبرنا الغضب يمثل مشكلة بين طرفين يقع عند أحدهما القمع لمشاعر الغضب ويقع العنف عند الطرف الآخر، حيث يتم التعبير عن مشاعر الغضب في صورة عنف(6).

من خلال ما سبق يتضح جليل أنه ليس هناك اتفاق بين الباحثين حول التعريف الاجرائي لمفهوم العنف إذ تتعدد المؤشرات التي يطرحونها له: فهناك عدة اتجاهات رئيسية في التعريف لمفهوم العنف.

* **الاتجاه الأول:** ويؤكد على أن مفهوم العنف يشمل كل سلوك يتضمنه معنى الاستخراج الفعلي للقوة المادية، لالحاق الأذى والضرر بالذات وبالأشخاص الآخرين وتخريب الممتلكات للتأثير على إرادة المستهدف.

* **الاتجاه الثاني:** تطويرا وتوسيعا للاتجاه الأول، وهناك تشابها كبيرا بينه وبين الاتجاه السابق، والجديد في الاتجاه الثاني أنه يوسع نوعا ما مفهوم العنف ليشمل استعمال القوة إلى جانب الاستخدام الفعلي لها.

* **الاتجاه الثالث:** ينظر إلى العنف باعتباره مجموعة من الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع. وهذا ما جعل الكثير من الباحثين يسمونه بالعنف الكلي أو البنائي(7).

ثانيا: تعريف الأسرة: هي المؤسسة الاجتماعية التي تنشأ من اقتران رجل وامرأة يعقد يرمي إلى إنشاء مؤسسة صغيرة تساهم في بناء المجتمع، وأهم أركانها الزوج، الزوجة والأولاد. فالبعض يرى أن الزوج الذي لا يصاحبه أولاد لا يكون أسرة، أما بعض الاتجاهات في الوقت الحالي ترى أن الزواج بدون أولاد يكون هو الآخر أسرة فنجد أن

"أجبرن" مثلا يعرف الأسرة بأنها "رابطة اجتماعية من زوج وزوجة وأطفالها أو بدون أطفال، أو من زوج بمفرده مع أطفاله، أو زوجة بمفردها مع أطفالها". ويضيف إلى هذا أن الأسرة قد تكون أكبر من ذلك فتشمل أفرادا آخرين كالجدود والأحفاد وبعض الأقارب الآخرين(8). وعلى وجه الإجمال يمكننا أن نقرر بأن الأسرة هي أبسط نموذج عالمي للمجتمع يحتوي على أغلب خصائصه الرئيسية.

1-نظريات الأسرة:

إن نظريات الأسرة ليست أحكاما نهائية من حيث الصدق أو الخطأ ولكنها طرق للنظر إلى الظواهر المرتبطة بالأسرة والتفسير العقلاني لها(9).

أ- النظرية البنائية الوظيفية: من وجهة نظر البنائية الوظيفية فإن العناصر الأربعة المتمثلة في التكيف، تحقيق الهدف، التكامل والمحافظة على بقاء النمط وامتصاص التوتر هي متطلبات أساسية وعالمية في جميع الأنساق الاجتماعية وعلى رأسها الأسرة، ذلك لأن الفشل في انجاز هذه المتطلبات يؤدي إلى تعرض نسق الأسرة بل المجتمع بأسره إلى الانهيار(10).

ب- نظرية التفاعلية الرمزية: تدعو نظرية التفاعلية الرمزية إلى استقصاء الأفعال المحسوسة للأشخاص، مع التركيز على أهمية المعاني وتعريفات المرافق، والرموز، والتفسيرات،...الخ. ذلك لأن التفاعل بين الناس وفقا لهذه النظرية يتم عن طريق استخدام الرموز وتفسيرها والتحقق من معاني أفعال الآخرين؛ وتركز كذلك على محاولة تفسير سلوك الأفراد كما ينضبط ويتأثر ويتحدد عن طريق المجتمع، كما تركز من ناحية أخرى على الوسيلة أو الطريقة التي ينعكس بها سلوك الأفراد على الجماعات والبناءات الاجتماعية في المجتمع، وبصورة أدق يتركز الاهتمام على تفسير كيفية انضباط أعضاء الأسرة عن طريق جماعتهم الأسرية، وكذلك تفسير التفاعلات والمعاني المشتركة التي تعتبر لب السلوك الزواجي والأسري(11).

ج -النظريـــة التنموية: تعتبر من النظريات الحديثة، ويظهر اختلافها عن أي نظرية أخرى في محاولتها التوفيق بين الاتجاهات المتعددة في النظريات الأخرى، ولهذا فهي تعتبر نظرية واسعة النطاق لأنها تشمل التحليل في المدى القصير وفي المدى البعيد. وتعالج الموضوع في نطاقات واسعة وضيقة في نفس الوقت إلا أن الخاصية المميزة لها

تكمن في محاولتها دراسة التغير في نسق الأسرة الذي يحدث بمرور الزمن، وكذلك التغير في أنماط التفاعل، وتستخدم النظرية التنموية في تحليلاتها التي تبرز فيها (عامل الزمن) أداة تصورية أساسية يطلق عليها (دورة حياة الأسرة) life cycle family(12).

2- تعريف الزواج: يمثل الزواج التقاء وعشرة دائمة بين شخصين تربيا في بيئتين مختلفتين، وكل منهما له خلفيته الثقافية من قيم ومعايير وعادات وتقاليد وخلفيته النفسية والاقتصادية لمستوى معيشة تربى عليه في سنوات طويلة من حياته، ولذلك تستغرق الحياة المشتركة التي تجمع بين الزوجين فترة من الزمن لكي تحقق نوع من التكيف بينهما، ويقوم كل طرف منهما بتعديل أدواره الاجتماعية بحسب الموقف الجديد الذي خلقه الزواج، ولا يقتصر الأمر في هذا الشأن على الزوجين فحسب، بل يتعداه إلى أسرة كل منهما، فقد طرأ على كل منهما عضو جديد عليهم أن يتفاعلوا معه من ناحية وأسرته من ناحية أخرى، فالزواج ليس رابطة بين شخصين فقط وإنما هو علاقة وثيقة بين أسرتين أيضا(13). ويعرفه "ويستر مارك weter Marck ": العلاقة التي تربط رجلا أو عدة رجال بامرأة أو عدة نساء بشرط أن تتفق وتقاليد الجماعة أو يؤيدها القانون، وتنطوي هذه العلاقة على حقوق وواجبات بالنسبة للطرفين وأولادهما(14). وعلى هذا يعتبر الزواج نظاما اجتماعيا يساهم بنصيب كبير في تنظيم الجماعة، وفي تنظيم الغريزة الجنسية وهو يقوم على تفضيل العلاقة الدائمة بين الطرفين والرغبة في الحياة المشتركة.

3- العنف الزواجي: مما لاشك فيه أن الشريعة الإسلامية أولت الأسرة عناية فائقة لا يدرك أهميتها إلا من عاش في بوتقة الدين الإسلامي، وتعرف على ضوابطه وأحكامه وسار على نهج نبيه(ص) وأهل بيته الأطهار (عليهم السلام)، إذ وقفت الشريعة الإسلامية موقفا مشرفا بخصوص الحريات التي تؤطر بها الأسرة(15). والمعروف أن الأسرة السليمة هي الأساس لمجتمع سليم، وجيل سليم، وتعرض الأسرة لأي شكل من أشكال العنف الزواجي يؤدي بالضرورة إلى خطر محدق يحيط بالأسرة كخلية من خلايا المجتمع. والعنف الزواجي؛ من الظواهر التي اتخذت لها مقعدا ثابتا في كافة المجتمعات دونما استثناء أو تمييز، مما حدا ببعض المتخصصين إلى استبعاد الأسباب الدينية والاختلافات المجتمعية، ومستوى التحضر من مجموعة الأسباب التي حالت دون تمركزه في مناطق دون أخرى، مما يدفع إلى التساؤل عن حقيقة الأسباب التي جعلت منه آفة

تجتاح الأسر والمجتمع في العالم بأسره؟؟(16). عند الحديث عن العنف عموما والعنف الزواجي خصوصا عادة ما يسهر اصبع الاتهام الأول إلى الرجل عن حالات العنف التي تقع في نطاق أسرته وفقا للمكانة التي يحظى بها في محيط الأسرة والمجتمع، وبصفته الطرف الأقوى عادة في العلاقة، فهل ينحصر عليه الاتهام حتما، أم أن المسؤولية تسقط على كلا الطرفين معا؟. وتفيد الدراسات الاجتماعية التي قامت بها لجنة العلاجات النفسية في العالم العربي والغربي من منظمة حقوق الانسان، أن النساء يتعرضن يوميا لعنف جنسي أو عقلي، رغم عدم معرفة مدى انتشار هذا العنف(17)، ففي مجتمعاتنا العربية على وجه الخصوص عرف عنا تلفيق الحقائق في مثل هذه الأوضاع الحساسة، والسكوت عما يجري وراء الأسوار وأمامها أحيانا، واعتبار التحدث عنه نوع من العيب وقلة القيمة، مما يقودنا إلى التفكير عن وقت ظهور هذه الظاهرة، وهل هي ظاهرة حديثة ودخيلة من نتاجات العولمة السالبة على مجتمعاتنا كما يدعي البعض..أم أنها ظاهرة متأصلة في عمق وجدان المجتمع كما يدعي البعض الآخر؟ وعلى الرغم من قلة الدراسات في هذا المجال، إلا أن بعضها يشير إلى أن 90% من مرتكبي العنف الزواجي هم من الذكور، ومن خلال متابعة المآسي الأسرية التي تنتشر في الصحف المحلية، يظهر أن المرأة هي الضحية الأولى للعنف الزواجي والأسري على حد السواء(18).

ومن خلال ما سبق يمكن أن نعطي تعريفا للعنف الزواجي على أنه "سلوك عدواني موجه من الزوج على الزوجة أو العكس، ولا يقتصر فقط على العنف الجسدي وإنما يمتد ليشمل كافة أشكال الاعتداء المادي كالاعتداء الواقع على الجسم..والاعتداء المعنوي الواقع على الفكر والإرادة..والاعتداء اللفظي...". وعليه فإن العنف الزواجي، يعد مشكلة معقدة ترتبط بالعديد من العوامل والمتغيرات التي يسهم كل منها بدور واضح في وقوعها كالمتغيرات الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية والسياسية، وقد يكون العنف الواقع مؤقتا أو دائما ومستمرا سواء كان لفظي، نفسي، جسماني، إهمال عمدي للحاجيات، أو اعتداء جنسي، وربما يكون هذا التصرف بقصد السيطرة على الطرق المؤذي والتحكم فيه(19). فقد يلجأ أحد الطرفين، كالزوج والزوجة إلى استخدام القوة ووسائل الضغط ليحسم قضية ما من قضايا الأسرة لصالح، وغالبا ما تميل كفة القوة لصالح الرجال، لأنهم أقوى بدنيا من النساء، كما أن المجتمع عبر تاريخه الطويل، كان يشجع الرجال على

المغامرة وممارسة القوة، ويشجع النساء على أن يبدين نوع من الخضوع والضعف (20). وعليه تجدر الإشارة إلى أن هناك فرقا جوهريا بين العنف الزواجي كحادث عابر أو طارئ على الحياة الأسرية والعنف الزواجي كظاهرة جديرة بالدراسة والاهتمام.

رابعا: النظريات المفسرة للعنف الزواجي.

إن الموقف النظري الذي يفسر الاعتداء على المرأة يمكن التعرف عليه عن طريق تركيبه من العوامل الفردية والثقافية وعوامل التنظيم الاجتماعي وليس عن طريق أي من هذه العوامل على حدة.

1- النظرية النسوية Feminist Theory : إذا ما قورنت النظرية النسوية بغيرها من النظريات الأخرى التي تفسر سوء معاملة الأزواج لزوجاتهم سنجد أنها حظيت باهتمام أوفر لدى الباحثين وكانت الأكثر انتشارا واستخداما في بحوثهم. وتؤكد النظرية النسوية في تفسيرها لسوء معاملة الزوجات على فكرة مؤداها أن العلاقات بين الجنسين تكون مكونا جوهريا من مكونات الحياة الاجتماعية، بحيث لا تركز النظرية على حياة النساء فحسب ولكنها تمتد في اهتمامها إلى حياة الرجال وتعقد المقارنات بين طريقة حياة كل من الجنسين بغرض استخلاص استنتاجات تفيد في تنظيم أساليب التفاعل الاجتماعي بينهما. فالعلاقة بين الجنسين من الناحية الاجتماعية تعد بالضرورة شكلا من أشكال علاقات القوة، وفي علاقات سوء المعاملة يقوم الرجال بإخضاع زوجاتهن بأساليب مختلفة بدنية ومادية أو لفظية أو نفسية ومعنوية. فأصحاب النظرية لا يهتمون بمحاولة معرفة أسباب سوء معاملة شخص معين لزوجته، وإنما الذي يشغلهم هو السعي وراء معرفة أسباب استبداد الرجل بالمرأة بوجه عام، ولماذا ينظر المجتمع إلى الزوجة على أنها الشخص الذي يجب أن يكون في طاعة الزوج. كذلك يهتم أصحاب النظرية النسوية بمحاولة الكشف عن أبعاد السياق التاريخي الذي تغاض فيه المجتمع عن سوء معاملة الزوجات، ونظر إليها على أنها أمر طبيعي لا يثير الاستهجان ولا يستوجب العقاب؛ فالبحث الذي يتناول العلاقة بين الجنسين من الناحية الاجتماعية لا ينبغي أن يتقيد بأفراد بأعينهم وإنما يجب أن يستوعب السياقات المجتمعية الأخرى التي يعيش فيها الرجال والنساء مثل عملية الزواج والحياة الأسرية والمجتمع، وهكذا يتأكد أن إساءة معاملة الزوجات نمط سلوكي لا يمكن فهمها جيدا بمنأى عن السياق الاجتماعي الذي يتم فيه. وتجدر الإشارة إلى أن

النظرية النسوية لا تتجاهل النزعة الأبوية للمجتمع عند تحليل حوادث إساءة معاملة الأزواج لزوجاتهن، وهذا يعني أن الرجال يلجأون إلى العنف ضد زوجاتهم للمحافظة على وضعهم وتأكيد هيمنتهم باعتبارهم من الرجال في علاقاتهم بالنساء.

والخلاصة أن النظرية النسوية نكشف عن أن لجوء الرجال إلى العنف يعد استعراضا لما يتمتعون به من قوة وسلطة ومكانة في المجتمع تفوق ما تتمتع به النساء، وهذا الوضع يعطي لكثير من الرجال انطباعا مفاده أن من حقهم إساءة معاملة زوجاتهم، ومن ثم، فإن انهاء هذه المعاملة السيئة يتطلب إعادة بناء علاقات القوة بين الرجال والنساء في المجتمع ككل.

2-نظرية الارتباط بين الدور والنوع Sex Rôle theoriey: يذهب أصحاب هذه النظرية إلى أن التنشئة الاجتماعية للأطفال وتهيئتهم للقيام بأدوار اجتماعية ترتبط بالجنس الذي ينتمون إليه سواء كانوا ذكورا أم إناثا يفضي إلى سوء معاملة المرأة، ويتجلى هذا في أن طرق التنشئة الاجتماعية تصور أنه من المستساغ أن تكون الفتيات ضحايا للفتيان الذين يرتكبون أعمال العنف، ويؤكد المجتمع على أن الفتى هو القوى وهو الذي يجب أن تكون له السيطرة طيلة الوقت وهو المسؤول عن إعالة أفراد أسرته وعن السعي وراء الرزق، أما الفتيات فإنهن مطالبات بأن يكن سلبيات وخاضعات للرجال وتقع على عاتقهن مسؤولية الحفاظ على الحياة الزوجية والقيام بالأعمال المنزلية والنهوض بمسؤوليات رعاية الصغار. وهكذا تقدم نظرية الارتباط بين الدور والنوع تفسيرا مبسطا لسوء معاملة الأزواج لزوجاتهم يكمن في أن الأدوار التي يقوم بها الرجال والنساء تضع الرجال في وضع أفضل من النساء وتسمح لهم بإساءة معاملتهن ولذلك فإن الحيلولة دون إساءة معاملة النساء وخاصة الزوجات وتتطلب إعادة هيكلة الأدوار التي يقوم بها الرجال والنساء في المجتمع وإعادة تشكيل عملية التنشئة الاجتماعية التي عن طريقها يتم التدريب على هذه الأدوار.

3- نظرية ثقافة العنف Culture of Violence Theory: يؤكد أصحاب نظرية ثقافة العنف عند تفسيرهم ظاهرة سوء معاملة الأزواج لزوجاتهم أن أسس سوء معاملة أي شخص تكمن في شيوع ثقافة العنف وقبولها في المجتمع، مثلا أن يقر المجتمع اللجوء إلى العنف باعتباره وسيلة لحل الخلافات أو حسم الصراعات على أي مستوى، وقد يلجأ

البعض إلى استخدام العنف لغرض امتثال الآخرين لرغباتهم. وطبقا لنظرية ثقافة العنف، فإن تقبل العنف ثقافيا من جانب المجتمع الأكبر يضفي صفة الشرعية على استخدام العنف في الحياة الأسرية ويدعم اللجوء إليه، فإذا كان اللجوء إلى العنف وسيلة مشروعة في المجتمع لحل المشكلات اليومية أو معالجتها، فإن المرء قد يلجأ إليه ويستخدمه في منزله لحل المشكلات الأسرية. ومما سبق نجد أن هناك اتفاقا ضمنيا بين أفراد المجتمع على تأييد استخدام الأزواج للعنف مع زوجاتهم إضافة إلى وسائل الإعلام والقانون الذين يشجعون أو على الأقل يسمحون بالعنف ضد الزوجات.

وأخيرا نلاحظ أن نظرية ثقافة العنف تكشف عن أن العنف هو موجود بين الأفراد في الشرائح المختلفة للمجتمع على أنه وسيلة مشروعة لمعالجة المشكلات، ونتيجة لذلك قد يلجأ الرجال إلى استخدام العنف في حل المشكلات العائلية ولحسم أية خلافات قد تنشب مع زوجاتهم، ولوقف سوء معاملة الزوجات يجب أن نعيد صياغة المتغيرات الثقافية التي تعزز اللجوء إلى العنف واستخدامه.

4-نظرية تناقل الخبرات بين الأجيال Inter generation Transmission Theory

استخدم بعض العلماء هذه النظرية لتفسير سوء معاملة الرجال لزوجاتهم، وتنهض هذه النظرية على فرض أساسي وهو أن الأفراد الذين رأوا وعاشوا تجربة العنف في منازلهم حينما كانوا أطفالا يكونوا أكثر ميلا إلى استخدام العنف في منازلهم؛ فالرجال الذين كانوا يرون آباؤهم يسيئون معاملة أمهاتهم وكانوا هم أنفسهم يتعرضون للمعاملة السيئة من آبائهم غالبا ما يلجأون إلى العنف مع زوجاتهم وأولادهم والحد من إساءة معاملة الزوجات، طبقا لهذه النظرية يكون تغيير أنماط سلوك الأفراد واقناعهم بضرورة عدم اللجوء للعنف مع أطفالهم، وذلك بالعدول عن العقاب البدني أو النفسي الذي يوقعه الآباء عليهم. وعدم اللجوء للعنف مع الزوجات وخاصة على مرأى ومسمع من أطفالهن. وأخيرا، وكما أشرنا من قبل، فإن كل نظرية من هذه النظريات ليست أفضل من غيرها، ونظرية واحدة منها لا تكفي بمفردها لتفسير سوء معاملة الرجال للنساء في نطاق الأسرة وذلك لتعدد المتغيرات التي تشتمل عليها هذه الظاهرة. ومع أن كل نظرية تقدم تفسيرا منفردا لسوء معاملة الزوج لزوجته إلا أنها لا تتعارض مع باقي النظريات الأخرى وذلك

لأن ظاهرة العنف متعددة الزوايا ويجب دراستها من مدخل النظريات العلمية المتعددة ليتسنى للباحث الالمام بتلك الزوايا(21).

خامسا: أسباب العنف الزواجي.

انبثاقا من دعوة القرآن بأن الزواج "مودة ورحمة" بين الطرفين فإن المشرع راعي أن المعاشرة بالمعروف أو يكون التسريح يعرف أيضا(22): ولم تتم الإشارة مطلقا إلى أن العنف بأي شكل كان قد يكون حلا أو أسلوبا لحياة، ومما لاشك فيه أن هناك أسباب متعددة للعنف بين الزوجين يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1-اعتماد أحد طرفي العلاقة الزوجية، وغالبا ما يكون الرجل، أنه ينبغي أن يسيطر على الطرف الآخر وخاصة إذا رسخ في وجدانه أنه يمتلكه.

2-إساءة أحد الزوجين إلى الطرف إلى الطرف الآخر عاطفيا وخاصته إذا كانت الإساءة استهانة بمشاعر المعتدى عليه.

3-اعتقاد أحد الزوجين أن العنف هو السبيل لحل مشكلاته مع الطرف الآخر، وخاصة إذا كان قد مر بتجربة في محيطه العائلي، تأكد له من خلالها أن العنف هو الحل.

4-اعتقاد الزوج أنه رب البيت وأن على الجميع الخضوع لأوامره وأن له حق العقاب بأي وسيلة شاء على الجميع، ولا يمكن مخالفة أفراد أسرته له في هذا الاعتقاد.

5-عدم قدرة الزوج على التعبير عن مشاعره إلا بالسلوك العنيف وخاصة إذا كان سهل الاستثارة، وكانت زوجته كثيرة الكلام محبة للجدل.

6-شعور أحد الزوجين بالإحباط في عمله وعدم قدرته التعبير عن شعوره بالغضب.

7-شعور أحد الزوجين بالعزلة وعدم القدرة على مخاطبة أي فرد بما يشعر.

8-خضوع أحد الزوجين للنقد المستمر والجارح من الطرف الآخر أو أهله أو أهل شريكه، مما يخلق اطرابات في العلاقة الزوجية والأسرية عموما(23)

9-انعدام العواطف الأسرية واشتدادها يخلق حالة توتر.

10- تعدد الزوجات وما يتصل به من مشكلات(24).

سادسا: العوامل النفسية والاجتماعية المؤدية إلى ظاهرة العنف الزواجي:

إن العلاقة بين الزوجين تختلف باختلاف شخصيتهما ونفسيتهما وكذلك باختلاف مدى معرفتهما وفهمهما وإدراكهما لأهمية العلاقة الزوجية، وقد تكون المعاملة بينهما مبينة

على أساس ثقافة اجتماعية خاصة بمجتمع معين أو ثقافة دينية خاصة بأبناء ديانة معينة إذ كل ديانة حددت صفة التعامل بين الزوجين المنتسبين لها، أما الإسلام فقد حدد وبالتفصيل ماهي حقوق الزوجة على الزوج وواجباتها نحوه وكذلك ما يجب أن تقدمه له وكيف تعامله. كما حدد معاملة الزوج لزوجته وكل هذه المعاملة ترتكز على الأسس الإنسانية من التعقل والاتزان وحفظ القيمة والكيان والاحترام المتبادل بين الطرفين، بل ونبذ الأساليب الأخرى وخاصة العنف. وبالرغم من ذلك فهناك بعض الأزواج في المجتمع المسلم أيضا يتعاملون مع زوجاتهم بالعنف والضرب وهناك عوامل عديدة تؤدي لذلك، منها اجتماعية، نفسية، مثلا ومنها بيئية أيضا ومن هذه العوامل ما يلي:

1- ضعف الوازع الديني وضعف الإيمان لدى بعض الأزواج: إن الإسلام أمر باحترام الزوجة وإعطائها حقوقا اجتماعية مناسبة لمركزها الاجتماعي، ولمكانتها الأساسية في الأسرة ودورها الفاعل فيها، وكذلك حررها من الظلم والاستبعاد في الجاهلية وعاملها بالعدل والإنصاف، واعتبر النساء شقائق الرجال، وكذلك فقد حث الرسول (ص) على الإحسان في معاملة النساء، فقد أوصى بهن وقال: "استوصوا بالنساء خيرا". كما اعترف الإسلام بحساسيتهن ولطافتهن وقال: "رفقا بالقوارير"، حين عرف أن قلوبهن مرهفة وعرف مدى قابلتهن للتأثر السلبي وغير ذلك من الوصايا التي تحث على الإحسان إليهن.

إن في المجتمع من لديه فهم خاطئ لأمور الدين، فيستغلها لممارسة العنف ضد زوجته وضربها، فيقول البعض إن الدين أمر بضرب النساء وقد ورد ذلك في قوله تعالى "واضربوهن ضربا غير مبرح" ويتخذ من ذلك ذريعة لضرب زوجته لأتفه الأسباب، مستعملا كل أشكال العنف، ولكن الإنسان حدد أي الزوجات يضربن، وفي أي ظروف، ولم يجعل ذلك أمرا عاما وشاملا وكذلك عرف الضرب غير المبرح وميزاته. وقال إنه الضرب الذي لا يترك أثرا أبدا وأحيانا يكون ضربا بالسواك. فإذا كان الضرب كذلك، فالهدف منه إذن ليس العقاب الجسدي للزوجة إنما النفسي، ثم إن هناك من الأزواج من لم يصل إلى فهم وإدراك أن معاملة المرأة يجب أن تكون كمعاملة الرجل وأن لا فرق بين الجنسين في المعاملة وذلك للإيمان الراسخ لدى هؤلاء بدونية المرأة في المجتمع وبتأثير بعض العادات العربية الجاهلية القديمة.

2- الطبع السادي لدى بعض الأزواج: إن الطبع السادي هو حب تعذيب الآخرين والتمتع به، لذلك نجد بعض الأزواج يضرب زوجته تحقيقا لمتعة خاصة يتمتع بها ويتلذذ بها، كما أن هناك بعض الزوجات لديهن طبع ماسوشي وهو حب التعذيب والتمتع به، لذلك نجد الزوجة تقوم باغضاب زوجها ومعاندته لكي تكرهه على ضربها فترتاح، وهكذا فتوفر الطبع السادي لدى الزوج أو الماسوشي لدى الزوجة أو العكس يؤدي إلى العنف بين الزوجين.

3- الفروق البارزة بين الزوجين في الأمور الحياتية: إن التفاوت والتباين في بعض العوامل المشتركة بين الزوجين يؤدي إلى سوء الظروف الأسرية وإلى حساسيات نفسية، شخصية واجتماعية، داخل الأسرة فمثلا وجود الفارق الكبير في السن، أو الثقافة أو الناحية المادية وبالأخص غنى الزوجة وفقر الزوج، والحسب والانتماء العائلي وأحيانا الاختلاف في الطباع، أو الاختلاف في سرعة ردة الفعل لأي عارض أو طارئ، وفي حالة إذا كانت هذه الظروف كبيرة وبارزة فهي تؤدي إلى حساسيات، وهذا يوصل إلى حالة من التوتر العصبي الذي يؤدي إلى استعمال العنف في معظم الحالات.

4- الفراغ لدى الزوج أو الزوجة: يعتبر الفراغ مفسدة للأخلاق وهذا ما لطرق التعامل الانساني، فغالبا ما يدفع بالزوج لضرب زوجته أو ربما بالزوجة لضرب زوجها، إن الفراغ يؤدي إلى حالة من التوتر النفسي، والضغط النفسي والعصبية وسوء المزاج، وحين يبحث بهذه الحالة عن مخرج يكون ذلك غالبا في الضرب واستعمال العنف.

5-**عادة ممارسة الضرب في الأسرة:** إن بعض الأزواج اعتاد أن يضرب زوجته لأتفه الأسباب، وللحصول على أي خدمة صغيرة أو كبيرة منها، إن هذه المعاملة والعادة السلبية ماهي إلا أسلوب من أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة، وإن يستهجن ذلك في بداية الأمر فإنه يصبح مألوفا وعاديا فيما بعد، ومن ثم يحاول الوصول إلى ما يريد عن طريق الضرب والعنف، وكذلك تعتاد الزوجة أيضا على أن لا تخدمه أو تلبي طلباته، إلا إذا نالت قسطا من الضرب أو الاهانة وكلتا الحالتين عنف.

6- الادمان على الكحول أو المخدرات: إن المدمن على الكحول أو المخدرات يصل إلى درجة يحاول فيها استعمال كل الوسائل لتحقيق ما يريد، وهو الحصول على وجبة مما يتناوله وما أدمن عليه وبما في ذلك الضرب، فيضرب زوجته لتلبي طلباته ورغباته في

توفير وجبته أو جزء منها أو تقود لشرائها، ثم يعتاد على ضربها فيصير لسبب ولغير سبب.

7-ظروف اقتصادية سيئة للأسرة: قد تكون بعض الأسر فقيرة، حيث أن الزوج لا يعمل وليس له دخل مادي، فلذلك تعاني العائلة الفقر والعوز المادي، مما يخلق أجواء أسرية غير مريحة، وكثيرا ما يؤدي إلى حالات عصبية لدى الزوج والزوجة، وكثيرا ما نجد هذه الحالات تعبير عنها بالضرب والعنف.

8- معاملة الزوجة السلبية لزوجها: تعامل بعض الزوجات أزواجهن معاملة غير لائقة بل تكون معاملة سلبية وتثير الزوج، فتكون ردة فعله سلبية أيضا وغالبا ما تكون الضرب. ومن الأمثلة على ذلك رفض طلباته الحساسة كدعوتها إلى الجماع أو تحضير الطعام، أو في حالات أخرى تقوم الزوجة بتنفيذ أعمال لا يرضاها الزوج كأن تخرج من البيت مثلا بدون إذنه أو تصادق من لا يهوى أو تفعل مالا يرضاه، أو تسلك سلوكا يثيره، ثم إن هناك من الزوجات من هي عنيدة بطبعها، وقد فطرت على معارضة الزوج مهما فعل أو قال أو سلك ليس إلا لتحقيق طبع العناد في شخصيتها، ويكون رد الفعل في هذه الحالة، كما قيل الضرب(25). وتبقى هذه الانحرافات السلوكية المتزايدة تثير تساؤلات كثيرة في أذهان الناس حول أسبابها ودوافعها، وماهي الأسباب الأكثر تأثيرا وفعالية على هذا النمط من العنف، هل هي أسباب نفسية؟ هل ادمان المخدرات وراء حدوثها؟ هل الفقر والبطالة دوافع تؤدي إلى ارتكابها؟ أم هل أن ضعف الوازع الديني أدى إلى الانزلاق في هذه الانحرافات المشينة؟

سابعا: صور العنف الزواجي (أشكاله): إن هناك العديد من أشكال العنف عموما العنف الزواجي خصوصا، وقد لا يكون هذا العنف على شكل أضرار جسدية، وقد يكون ذا نتائج لا يمكن ملاحظتها، إلا أن هذا لا يعني أن هذا النوع من العنف غير مؤذي أو لا أضرار أو نتائج سلبية له ومن أبرزها:

1- العنف الجسدي: وهو أكثر صور أعمال العنف خطورة وخاصة إذا صحبته جروح أو كسور، ويأخذ شكل الاعتداء بالضرب دون احداث أضرار جسيمة، مثل: - الدفع - الضرب- الصفع - الشد أو السحب - جر الشعر - الركل- اللكم- الخنق - الحرق- لي الذراع- استعمال السلاح - ضرب الرأس بالأرض أو الحائط.

2- العنف العاطفي: ويتخذ صورة من صور الاكراه، ويأخذ الأشكال الآتية:

- الصراخ، الشتم، الاهانة، الاحراج، التهديد باستخدام العنف، النقد أو الانتقاد المستمر، التهديد بايذاء الأطفال- الحجز بالبيت، الغيرة الزائدة، التهديد بالهجران، الأسئلة المستمرة(التحقيق).

3- العنف الجنسي: يتمثل في: ممارسة الجنس بالقوة، اللمس غير المستحب، الخيانة، الاكراه على الممارسة، ممارسات جنسية لا يرغب بها الشريك، الامتناع عن ممارسة الجنس بشكل صحي.

4- **العنف الاقتصادي:** ويأخذ شكلا ماديا: الاحتفاظ بالنقود أو احتكار الاحتفاظ بها، منع الزوجة من الحصول على عمل أو منعها من الاستمرار بالعمل، ارغام الزوجة على طلب النقود أو المصروف، والاستيلاء على راتب الزوجة دون رغبة منها، صرف النقود بشكل مستقل دون استشارة الزوجة أو موافقتها ومنعها من امتلاك أية أشياء، عدم السماح للزوجة الحصول على نقود(26).

ثامنا: المواصفات والتصرفات التي تتسم بها النساء اللاتي يعشن حالات العنف:

- فقدان الثقة بالنفس وقلة أو عدم المشاركة في النشاطات بشكل عام، وعدم الرغبة برؤية الأصدقاء.

- وجود جروح جسدية ظاهرة ومحاولة إيجاد الأعذار لها، والشعور بالاكتئاب وفقدان القوة وزيادة المشاكل الصحية، وتضاعف الشعور بالخوف والقلق مع فقدان للشهية وعدم مقدرة على النوم. وإذا كان العنف الأسري يؤثر فينا وعلينا جميعا، فما بالك بالمرأة التي تعاني من علاقات مسيئة، فلا يمكنها المشاركة بشكل فعال في مجتمعها، وتصبح مقدرتها على المشاركة سواء من خلال ما لديها من طاقة على العطاء والأفكار، المهارات، المواهب، وحتى في الآراء فيما يتعلق بالعائلة والمجتمع، مكان العمل أو في الحياة السياسية وتطورها يصبح معدوما، وذلك عندما تكون مشغولة بعقلها وجسدها في المشاكل التي تعيشها، وبالنسبة للعائلة فإن العنف الأسري يخلق ما يمكن وصفه بالبيئة غير المستقرة والمرعبة، حيث يصبح الأطفال في حالة خوف من آبائهم كما يشعرون بقلق دائم فيما يتعلق بأمهاتهم(12).

تاسعا: بعض الحلول والتوصيات: عند الحديث عن وضع توصيات أو حلول معالجة لبعض الظواهر مثل ظاهرة العنف، كثيرا ما تتجه الأنظار والأفكار إلى الحلول الأمنية والقانونية وفي معظمها تبقى حلولا مؤقتة، رغم أهميتها، ومنها:

1-وجود المبادئ الشرعية التي يمكن توظيفها وتفعيلها بنشر الوعي بها سواء من حيث تحريم الأذى أو ترتيب العقوبة على موقعه، وهذا من خلال الوعظ والإرشاد الديني المهم لحماية المجتمع من مشاكل العنف الزواجي والأسري على حد سواء.إذ أن تعاليم الدين الإسلامي توضيح التراحم والترابط الأسري.

2-التعامل مع الظاهرة على أساس أنها ظاهرة مرضية يمكن علاجها بدلا من اعتبارها إجرامية.

3-التعديل في الحل القانوني بما يتماشى وطبيعة مجتمعاتنا، والتشجيع على طلب يد العون لتفادي حدوث مشاكل كبيرة يمكن معالجتها أو التخفيف من حدتها بالتدخل العلاجي البناء وتفعيل الحل الأمني لتقديم المساعدة.

4-التوسع في خدمات الصحة النفسية الأولية والمتقدمة ويشمل هذا الارشاد النفسي والاجتماعي لتحقيق الضغوط والوقاية من العنف بأنواعه، وهذا ينتج عنه تخفيف كآبة المرأة وتخفيف معاناة الأفراد، مما يقلل العنف الأسري تبعا لذلك.

5-تفعيل دور الجماعات المحلية لتقديم المساعدة والخدمات، وربما تلقي الشكاوى والمساعدة في الحل، وذلك من خلال برنامج شامل يحدد صلاحياتها وتزويدها بالقدرات المناسبة وربما الإحالة إلى جهة مختصة مجهزة بالكوادر اللازمة.

- إذا كنت تعرف امرأة تعيش حالة العنف لابد من الاتصال بها ومن جعلها مدركة أن هناك من هم موجودون لمساعدتها، لكن يجب أن تعرف أنه لابد لها أن تتخذ قراراتها بمفردها دون التأثر بأي شخص.

- في حالة الرجل الذي يمارس العنف ضد زوجته، لابد أن يتوضح له أن لا يتجاهل المشكلة فتجاهلها يعني القناعة بممارستها يجب أن يتحسس الطرف الأكثر صحة للتعبير عن عواطفه وكيفية إدارة الصراع أو الأزمات، وأن العنف هو مسؤوليته وحده، وأن هذا التصرف غير مقبول اطلاقا.

خاتمـــة:

من الثوابت التي يجب أن يضعها الزوج نصب عينه هي أن الله سبحانه وتعالى لم يجعل له السلطة المطلقة على زوجته إلا فيما يتعلق بالاستمتاع الجنسي، وليست له أية سلطة عليها خارج نطاق ذلك إلا من خلال بعض التحفظات الشرعية التي تتعلق بخروج المرأة من دون إذن زوجها. أما ما تقوم به المرأة من الواجبات المنزلية التي من خلالها تخدم الزوج والعائلة فإنه من قبيل التبرع من قبلها لا غير، وإلا فهي غير ملزمة شرعا بتقديم كل ذلك. وإن كان البعض يرقى بهذه الوظائف التي تقدمها المرأة إلى مستوى الواجب الذي يعبر عنه بالواجب الأخلاقي الذي تفرضه الأخلاق الإسلامية.

فإذا عرف الزوج بأن هذه الأمور المنزلية التي تتبرع بها الزوجة لم تكن من صميم واجبها، بل تكون المرأة محسنة في ذلك، حيث أن الإحسان هو التقديم من دون طلب، فماذا يترتب منطقيا على الزوج إزاء هذه الزوجة إلا بحكم العقل هنا بأنه يجب على الإنسان تقديم الشكر للمحسن لا أن يقابله بالعنف؟

إن هذه الحقيقة التي يفرضها العقل هي ما أكد عليه القرآن الكريم في قوله تعالى: "هل جزاء الإحسان إلا الإحسان". وبالتالي فإن أقل ما يمكن أن يقدمه الزوج لزوجته هو أن يعمل على احترام آلامها وأحاسيسها وتعبها، جهدها ونقاط ضعفها والأهم من كل هذه هو محاولة فهمها.

وفي الختام آمل أن نكون قد وقفنا في تغطية أغلب جوانب الموضوع الذي يحتاج إلى وقت وجهد أكبر من قبل الجميع، وما قدم هنا إلا جهد فرد قاب للصواب وقابل للخطأ.

الهوامـــش:

(1) ابراهيم توهامي وآخرون، التهميش والعنف الحضري، مخبر الانسان والمدينة، سلسلة الدراسات الحضرية، جامعة منتوري، قسنطينة: الجزائر، 2004، ص41.
(2) سرحان بن دبيل، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد4، مجلد28، ص49.
(3) بيار بورديو، العنف الرمزي، ترجمة: نظير جاهل، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1994.
(4) عبد الله بن ديهم من موقع: www.saaaid.net
(5) خليل وديع شكور، العنف والجريمة، بيروت، دار العربية للعلوم، 1997.
(6) محمود سعيد الخولي، العنف في مواقف الحياة اليومية نطاقات وتفاعلات، دار ومكتبة الاسراء، الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص.ص(41-42).
(7) ابراهيم توهامي وآخرون، التهميش والعنف الحضري، مخبر الانسان والمدينة، سلسلة الدراسات الحضرية، جامعة منتوري، قسنطينة: الجزائر، 2004، ص41.
(8) عبد الحميد لطفي: علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت: لبنان، ص.ص(117-118).
(9) سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص140.
(10) المرجع السابق، ص150.
(11) نفس المرجع، ص.ص(156،155).
(12) نفس المرجع، ص158.
(13) غريب سيد أحمد، السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001، ص83.
(14) عبد الحميد لطفي، علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت: لبنان، ص.ص(99-100).
(15) عبد العظيم نصر المشيخص، الانحرافات الاجتماعية (مشكلات وحلول)، الطبعة الأولى، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2005، ص123.
(16) رشود الخريف، من موقع: www.Fes.ulaval.ca/dp/morale/violence.
(17) المرجع السابق، ص.ص(125-126).
(18) نفس المرجع والصفحة.
(19) عباس أبو شامة عبد المحمود/ محمد الأمين البشري، بوابة مكتب التربية العربي لدول الخليج، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنة، الرياض، 2005، من موقع: www.oegs.org
(20) غريب سيد أحمد، السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001، ص353.
(21) المرجع نفسه، ص.ص(354-362).
(22) محمد أحمد محمد بيومي، عفاف عبد العلمي ناصر، علم الاجتماعي العائلي (دراسة التغيرات في الأسرة العربية، دار المعرفة، مصر، 2003، ص419.
(23) غريب سيد أحمد، السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001، ص.ص(362-366).
(24) سلوى عثمان الصديقي، قضايا الأسرة والسكان من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص.ص(87-88).
(25) رشود الخريف، مرجع سبق ذكره.
(26) Y.Michaud, « Violence 3 in : www.Fse. Ulaval.ca/dp/morale/violence. Du
(27) نورة بنت عبد العزيز آل الشيخ، بحث الايذاء غير المرئي للأطفال والنساء وواجبات الحماية الاجتماعية، المديرة العامة للاشراف الاجتماعي النسائي بمنطقة مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون الاجتماعية، من موقع: www.Fse. Ulaval.ca/dp/morale/violence..